الحركات الاجتماعية، والتحول الاجتماعي والنضال من أجل الديمقراطية في أفريقيا

تأليف: محمود ممداني، تانديكا مكانداوير، وامبا ديا وامبا

ترجمة: إبراهيم احمد المصباح، صالح مصطفى بابكر، أحمد محمد خلف الله

تاريخ النشر: 17 / 06 / 2022م

إن ما يعرف حالياً ب» الأزمة الأفريقية « يتطلب توجيه الإنتباه إلى العامل الذاتي في التنمية الافريقية، فمهما كانت جذور هذه الأزمة؛ فإن حلّها لا يمكن أن يكون إلا نتيجةً لمبادرةٍ من قبَل القوى الاجتماعية المنظّمة داخل أفريقيا. وحتى هذه اللحظة كان التركيز البحثي ولازال منصباً -بصورة أحاديّة الجانب- على «الدولة الأفريقية» باعتبارها موضوعاً للتنميّة الأفريقية، ومن الضروري تحويل هذا التركيز والاهتمام نحو سؤال ماهية «الحركات الشعبيّة»، ليس كممارسة تنظيرية مجرّدة، وإنما كتأكيد على الأشكال الفعليّة للتنظيم والمشاركة التي ظهرت في أفريقيا.

مع بزوغ فجر الاستقلال فوق القارة الأفريقية في أواخر الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي؛ انتشرت مدارس فكريّة مختلفة، لكلٍّ منها استجابتها الخاصة لسؤال المرحلة: «ما هو الطريق الذي ستسلكه أفريقيا؟» بمرور الزمن أصبح السؤال أكثر إلحاحاً، كون أن الحركات الاجتماعية التي ناضلت من أجل استقلال وطني حقيقي هُزِمت بواسطة دولة ما بعد الاستعمار الأفريقية. تم تطوير وجهات نظر جديدة لنفس السؤال، واليوم وبينما تستقر غيوم التشاؤم فوق القارة، وينتشر إجماع عام على أننا في خضم «الأزمة الأفريقية»، تقوم هذه المدارس نفسها بِعَكس تجربة قرابة الثلاثة عقود وتسأل: «ما الخطأ الذي حدث؟»

إن أي محاولة لفهم هذه الأزمة لا بد أن تأخذ كنقطة انطلاق لها تلك المدارس الفكرية المتنافسة التي حاولت في البدأ توجيه الممارسة، وتقوم الآن بتصوّر التجربة،

tasees.org info@tasees.org @TaseesCenter

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

ومن بين هذه المدارس، هنالك ثلاث جديرة باهتمام خاص.

نشأ أوّلها وأبرزها كنزعة فكرية بحتة في الجامعات الأفريقية وفي الجامعات الأمريكية المتخصصة في الدراسات الأفريقية، وكان تطوّرُ هذه المدرسة الفكريّة مثله مثل تطور المدارس التي تلتها، كان بالطبع مرتبطاً بأشكال شائعة من السلطة والهيمنة الثقافيّة وبأشكال المقاومة ضد هذه الهيمنة. بعد الحرب العالميّة الثانية، كان جزءاً من برنامج «السلام الأمريكي» (pax-americana) المطالبة بالاستقلال السياسي للمستعمرات الأفريقية حتى تصير جزءاً من مناطق نفوذ أمريكا، ولعبت «الأفريقانيّة» التي تم انتاجها في أمريكا دوراً في التبرير الأيديولوجي والتوجيه النظري لتحقيق هذا المطلب.

عمدت المدرسة الأفريقانيّة أن تقوم كمعارضة مباشرة للعلوم الاجتماعية الاستعماريّة التي تدّعي أن «القارة المظلمة» ليس لها تاريخ يستحق التسجيل، وقد تعمّق رواد هذه المدرسة، وبصورة أساسية المؤرخون، في استكشاف الماضي الأفريقي، وعرضو للسطح حتى الآن حقائق مهمّة ومهملة عن مجد الممالك الأفريقية ما قبل الاستعمار، وقاموا بإعادة بناء ما سمّوه «المبادرة الأفريقيّة» في كلّ حقبةٍ تاريخيّة.

لكن التاريخ بالنسبة لهؤلاء كان بالفعل تاريخ الطبقات الحاكمة، لقد احتفوا بعمليّة تشكّل الدولة في التاريخ الأفريقي، وكانوا يتطلّعون إلى تنمية دول أفريقيّة قوية في السنوات القادمة، لكن من المؤكّد أن هنالك أصواتًا عارضت هذا الاتجاه غير النقدي في التأريخ الأفريقي الجديد، وتأكيده على «أولويّة التاريخ السياسي»، فمثلاً احتج البروفيسور أفيغبو(Afigbo) [١٩٧٧] قائلاً: «النقطة هنا ليست فقط أن معظم ما يحدث في التاريخ الأفريقي حتى الان هو عبارة عن سلسلة مذهلة من الدول الأفريقية الكبيرة والصغيرة، القديمة والحديثة، وإنما أيضاً أننا نكتب باستحسان كبير وبشكل مفعم بالحيويّة عن هذه العمليات المتكررة من الاستبدال للإمبراطوريات الغابرة وحكّامها»، لكن صوت أفيغبو كان صوت أقليّة صغيرة ومعزولة.

يمكن تلخيص برنامج الأفريقانيين الهادف إلى أفريقيا مستقلة بعبارة واحدة: بناء أمة! ومع ذلك فإنّهم لم يقصدوا ببناء الأمة أكثر من إقامة دولة، وهذا فعلاً يعني بناء برجوازيّات قويّة في القارة، ولأن بعضاً من أهم الأصوات المؤيّدة أيدولوجيّاً للمدرسة «الأفريقانية» هم أكاديميون في الدراسات الافريقية في الولايات المتحدة؛ فقد فهموا «بناء الدولة» عمليّاً على أنه مشروع يتم تحقيقه مع القوى الإمبرياليّة السابقة! وهذه كانت نقطة الالتقاء بين الأفريقانيين وأبطالهم الاستعماريين السابقين، ومع الاستقلال، انهار التناقض بين هذين الاثنين في مشروعٍ مشترك، هو مشروع «التحديث».

بينما كانت نظريّة التحديث بمثابة المنظور السائد في عددٍ من تخصصات العلوم الاجتماعية، كانت نظريّتها الكبرى قد أُنتِجَت في علم الاجتماع. وقد سَعَت وجهة النظر البارسونية المهيمنة على الوعي وقتها إلى الابتعاد عن تحليل علاقات الاستغلال، واكتفت بتعريف تطور المجتمع من «التقليدي» إلى «الحديث» كنتيجة للتغيير في هيكل الأدوار المهنيّة والقيم المرتبطة بها. في جوهرها، ترى المدرسة التحديثيّة أن التاريخ محدود، ولديه خطًّا واحدًا حتمي للتطور، وقوة دافعة، ونتائج مشتركة. خلال المراحل المتعاقبة للحكم الطبقي البرجوازي؛ كان

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

هذا المفهوم الأحادي للتطور التاريخي مركزاً للأيدولوجيا البرجوازية، وأدى ظهور برجوازيات ما بعد الاستعمار -في ظروفها الخاصة- إلى أشكال مختلفة من تلك الأيدولوجيا.

مثلها مثل أي مدرسة فكرية رئيسية، تمتلك مدرسة التحديث تاريخها الداخلي الخاص من الخلافات والتحوّلات الناتجة عن تغيّرات في مواضع التركيز والاهتمام، كان الافتراض المنهجي الأول الذي طَعَن فيه بعض أتباعها هو وظيفيّتها، فقد كان الاهتمام الوظيفي موجّهًا نحو ما هو متّفق عليه، وليس على أماكن التناقضات، حيث أن نظريةً ترى الصراعات على أنّها «اختلال وظيفي»؛ لن تستطيع تحديد مصادر التوتّر في النظام، ومثلها مثل أي نظرية توازن، فإنّها ترى أن أي تغير إنما هو نتيجة لأسباب خارجية، وعليه، فهو عرضي إلى حدٍ ما. كان هذا متناقضاً بشكل صارخ مع واقع السياسة، ليس فقط في العالم الثالث، ولكن داخل الولايات المتحدة نفسها، مما أدى إلى إحداث أول تحول داخلي كبير داخل مدرسة التحديث.

ما أصبح يُعرف بالعملية الاجتماعية [Karl Deutsch] والاتجاه النفسي [Lerner, Macllelland] داخل مدرسة التحديث بدأ بافتراض أن التغيير وليس النظام هو القاعدة في مجتمعات العالم الثالث. كما تم الاتفاق على نطاق واسع أن مصدر التوتر السياسي كان اجتماعيًا أو خارج السياسة، وفضلاً عن ذلك فإن مصدر التغيير الاجتماعي هو مجموع التغيرات الفردية في المجتمع.
حتى ضمن معايير نظرية التحديث، أثارت هذه الافتراضات المزيد من الاسئلة، فلم تشرح النظرية أبدًا كيف تتم ترجمة التغيير الفردي إلى تغيير اجتماعي، ولا كيفية ارتباط أنواع مختلفة من التغييرات [Deutsch]، ولا يمكن لأولئك الذين يركّزون بشكل أساسي على بنية الشخصية الفردية، سواء أكانوا يركّزون على الجانب التعاطفي للشخصية [Lerner] أو الجانب العملي والإنجازي لها [Macllelland]، أن يُظهِروا أي علاقة سببية بين بنية الشخصية الفردية وتحقيق التنمية الاجتماعية.
كان النقد المزدوج لكلٌ من الوظيفية واتجاه «العملية الاجتماعية» بمثابة نقطة البداية لمنهج ثالث في التحديث، وهو الاتجاه المؤسسي، حيث انتقد صامويل هنتغتون (Samuel Huntington) [١٩٨٦] الوظيفية لأنها افترضت أن التغيير السياسي مسبوق بحالة من التوازن الافتراضي. وانتقد اتجاه العملية الاجتماعية على تأكيده أن العلاقة أحاديّة الجانب في النظرية الاجتماعية بين التغيير السياسي والتغيير الاجتماعي، وجادل هنتغتون أن هذا المنهج احادي الجانب قد جعل السياسة تعتمد على القوى الاجتماعية والاقتصادية، تاركاً مجالاً ضيقاً للبنى الاجتماعية وحيّزاً أضيق للثقافة السياسية والمؤسسات السياسية والقيادة السياسية في التغيير الاجتماعي، لقد كان تصوراً محدوداً للغاية. وبدلاً من ذلك رأى أن عدم الاستقرار إنما هو نتيجة لتطورات متناقضة داخل المجتمع نفسه، ففي حين أن التنمية الاقتصادية تزيد من عدم المساواة، فإن التعبئة الاجتماعية تقلل من شرعيّة التنمية الاجتماعية، وعليه فقد كانت المشكلة من وجهة نظر هنتغتون هي ميل التعبئة الاجتماعية لتجاوز المؤسسات وبالتالي توليد عدم الاستقرار، وسيكون الحل بناءً على ذلك بناء مؤسسات دولة قوية لاحتواء هذه التعبئة الشعبيّة. ويُعزز هذا الاستنتاج نفسه من خلال كتابات الاقتصاديين، الذين -بعد أن اتجهوا إلى جانب علماء السياسة- قرروا أن يكونوا المنظرين العمليين لمدرسة التحديث، بينما كان كبار كهنتها علماء اجتماع.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

في نظريته العامة والمشهورة على نطاق واسع، استخدم روستو (Rostow) [١٩٦٠] الاستعارة التي تصور هذه المجتمعات «التقليدية» على أنها طائرات تُرَاكِم البخار على الأرض من أجل «الإقلاع»، في هذه الاستعارة البخار هو رأس المال، وندرة رأس المال مثل ندرة البخار، حالت دون إقلاعٍ ناجح، هناك طريقتان فقط للعلاج، الحصول على رأس المال من خلال الاستثمارات الأجنبية، أو من خلال المدخرات المحليّة، ولجذب الاستثمارات الأجنبية تحتاج لقوى عاملة رخيصة وسهلة الانقياد ومنضبطة، وهذا ضمان لا يمكن أن تقدّمه إلا دولة «قوية». كما نصت فرضية كوزنيت (Kuznet)) على أن التراكم لا يتطلّب فقط ضبط النفس على الاستهلاك خلال فترة معينة، ولكنه في الواقع سيفاقم حالة عدم المساواة إلى أن يتم الوصول إلى دخلٍ معين، ولفرض هذه «التضحية الضرورية» ولتحمّل هذا النمو في عدم المساواة، ستحتاج إلى دولة «قوية».

أصبح الشغل الشاغل لنظرية التحديث هو ضمان النظام في مقابل الفوضى، وتعزيز قوة الدولة في مواجهة المجتمع المدني، حتى تتمكن من ضمان الاستقرار بنجاح وتتمكن من تنفيذ مهمة التحديث. كان «النظام» هو الافتراض المنهجي للمدرسة في بداياتها، وتمت إعادة تعريفه خلال عقد من الزمن على أنه هدفها الأسمى، وما بدأ كمحاولة لشرح التغيير في العالم الثالث، تحوّل إلى وصفة لـ«كيفيّة» احتواء هذا التغيير.

كانت المطالب الشعبية تُعتبر غير واقعية، مزيج من الرجعية والطوباويّة، وكانت نتيجةً لكل من القيم التقليدية (الخاصة والقبَليّة) من جهة وقيم الدول الحديثة من جهة أخرى، مما خلق حالة شاذة لدول «ما قبل صناعية» مُثقلة بقيم ومطالب دول «ما بعد صناعية» (مثل الحد الأدنى للأجور، ومطالب الرعاية الاجتماعية). وقد نُظِر إلى هذه المطالب الشعبية على أنها تقويض لهياكل الدولة الحديثة غير المستقرة، وعليه فإنها «اختلال وظيفي» في النظام، وفي بعض النسخ تم اعتبارها ثورة التوقعات «المتزايدة».

هنا أيضاً يجب أن نُبرز السياق التاريخي/ والاجتماعي لمثل هذا التوجه النظري/السياسي، فليس من قبيل المصادفة أن الوجه الإصلاحي للإمبريالية كان مرئيًا فقط من الداخل، وليس من الخارج، فبعد كل شيء؛ ألم تكن مجمل الإصلاحات (البرلمانية والنقابية وإصلاحات الرعاية الاجتماعية) التي قُدِّمت تحت مسمى الديموقراطية الاجتماعية معتمدةً على معدلات أعلى من الأرباح في المستعمرات والمستعمرات الجديدة؟ ألم تكن ضرورة استمرار انتشار مثل هذه المعدلات تتطلب أشكالاً قمعية من الطبقات الحاكمة في هذه الدول؟ أليس هذا هو السبب في أن نفس المطالب الشعبية التي تُعتبر مشروعة في البلدان الإمبريالية كانت تُعتبر غير واقعية في البلدان التابعة؟

ما هي إذن القوى التي لديها القدرة على تحقيق النظام ودفع المجتمعات نحو التحديث؟ يقولون - وليس أمراً مستغرباً- أنّها النخب التحديثية، اختلف المنظرون حول تعريف محدد لهم، ولكنه بالطبع كان اختلافاً داخل أسوار المدرسة، عرّفهم البعض بأنهم أوصياء لتغييرٍ وتنظيم البيروقراطية المدنية [lapalomhara]، ويرى آخرون أنّهم البيروقراطية المسلحة [Janowits]، أما هنتغتون فقد اعتبرهم الحزب السياسي. وكما علّقت إيرين جيندزيه (Irene Gendzier) [١٩٨٥]، إن نظرية التحديث، ومن خلال مواجهتها للواقع ومن خلال تغييراتها الداخلية أنتجت «بيداغوجيا ضد

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

المضطهدين».

ومن زاوية النظر هذه، لا يمكن تعريف الحركات الاجتماعية ودراستها إلا على أنّها «مشكلة»، وهذا الاتجاه هو الذي تم تعزيزه وتوطيده، حيث تحولت نظرية التحديث من كونها مجرد إحدى الأيدولوجيات المتنافسة في سوق الأفكار الأكاديمية إلى أيدولوجيا مؤسسية مدعومة من قبل الحكومة القوية ومصالح المؤسسات في أمريكا، بدءاً بلجنة مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية المؤثرة في الحكومة في الخمسينيات من القرن الماضي. أما تاريخ العلاقة بين كبار الكهنة الأكاديميين ومراكز القوة والامتيازات، أو بعبارة أخرى تاريخ تحول التحديث إلى أيدولوجيا مؤسسية؛ تم توثيقه بعناية كبيرة من قبل إيرين جيندزيه (Irene Gendzier) [١٩٨٥].

بالطبع، كان المثال الأكثر شهرة على هذا التعاون بين قوى النظام والمنظرين له هو مشروع كاميلوت (Camelot)، هذا المشروع تم تمويله بما يقدر بنحو ٤٤ مليون دولار من قبل إدارة الجيش الامريكي ومكتب أبحاث العمليات الخاصة، وكان من المقرر أن يكون مشروعاً مشتركاً بين باحثين من الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. كان الغرض منه هو تحديد القوى الاجتماعية الملتزمة بالتغيير في أمريكا اللاتينية والتنبّؤ بأفعالها لاحتوائها؛ أو بعبارةٍ أخرى، كان الغرض منه مكافحة التمرد!

لا عجب أن دراسة الثورة والتنمية أصبحت صناعة نامية في جامعات الولايات المتحدة بنهاية الستينيات، فقد كان شعار «أعرف عدوك» هو الشعار الأول والوحيد آنذاك. وهكذا حصل مركز جامعة شيكاغو لدراسات التنظيمات الاجتماعية على أكبر عقد لإجراء سلسلة من الدراسات عن حول علم الاجتماع العسكري في عهد جانوفيتز(Janowits). كذلك فإن المجموعة المعروفة باسم «المؤتمر من أجل الحرية الثقافية» (تحت رعاية شيلز والموند Shills and Almond) تم تمويلها بسخاء من قبلة وكالة المخابرات المركزية (CIA) كجزء من حملة دولية متقنة لتشويه سمعة السياسات اليسارية بين مثقفي العالم الثالث. نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) أيضاً قام بتسجيل حالات أخرى حيث كانت دراسة «المندرين الجدد» (New Mandarins) للحركات الاجتماعية تقع في نفس السياق. وفي الممارسة العملية، كان قمع المطالب الديمقراطية والحركات المستقلة والشعبية باسم «التنمية» إشكالاً تجاوز منظّري مدرسة التحديث، وكما سنرى فقد أصبح سمةً مركزية ل «أيدولوجية التنمية» الأوسع نطاقًا [Shivji, ١٩٨٥].

خلال تاريخ إنتاج وانتشار التحديثية كمدرسة فكرية، اتخذ اتباعها الأفارقة دورًا ثانويًا وهامشيًا، وذلك باعتبارهم ناقلين للتعاليم أكثر من كونهم منظرين أيديولوجيين رئيسيين، لا يعكس ذلك فقط مسافتهم من تلك المراكز الإمبريالية التي غذّت تلك الأيدولوجيا المؤسسية، وإنما يقدم ملمحاً عن مواقعهم داخل المجتمعات الأفريقية، وليس من المستغرب أنه على الرغم من أن أبرز أعمال المثقفين الأفارقة في الستينيات كانت تدور حول التاريخ والثقافة، إلا أنهم لم يقدموا سوى القليل من الإسهامات القيّمة عبر تحليل المجتمعات الأفريقية المعاصرة، وكما علق جيتندرا موهان(Jitendra Mohan) [١٩٦٨] بامتياز في مراجعته لكتابات علي مزروعي(Ali Mazrui): «إن المثقفين الأفريقيين ككل متأصلون بعمق في هياكل

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

السلطة والامتياز في دول ما بعد الاستعمار، أو بعبارة أخرى، إنهم ليسوا منفصلين بما فيه الكفاية عن النظام بأكمله بصورة تمكنهم من إجراء تحليل اجتماعي حقيقي، والذي قد يكون بمثابة تحليل ذاتي غريب وغير مريح!».

بالنسبة لمدرسة التحديث، فإن الأزمة الأفريقية هي أولاً وقبل كل شيء أزمة الدولة الأفريقية، يعد هذا من ناحية تعبيراً عن الحقيقة القبيحة المتمثلة في أن صفوف البرجوازية الأفريقية مليئة بالاختلافات الفئوية بصورة بشعة على طول خطوط القومية (القبلية)، وغالباً ما يتم حل هذه الاختلافات من خلال الانقلابات - بغض النظر عن كونها غير دموية - بدلاً من الترتيبات المحترمة كالانتخابات. وبعبارة أخرى، لم تفشل الطبقات الحاكمة فقط في خلق النظام في المجتمع المدني، بل فشلوا أيضاً في القيام في ذلك فيما بينهم، ولذلك يقال إن لعنة أفريقيا هي «القبليّة». من ناحية أخرى، ومن منظور اقتصادي، يُنظر على هذه الأزمة نفسها على أنها نتيجة لفشل الدولة في تهيئة الظروف ل «انطلاق ناجح». وبدلاً من ذلك، تم خنق المبادرات الخاصة من خلال متاهات من اللوائح والضوابط، ومن خلال المشاريع التي يتم بها شراء أصوات الناخبين، باختصار تُشخّص مشكلة أفريقيا على أنها «سوء ادارة» رسمية، و«فساد بيروقراطي منظم».

ولما لاحت في الأفق علامات الأزمة وتجمعت كالغيوم التي تسبق العاصفة، هبّت موجة من التحدّيات القوية لأطروحة التحديث من قِبل مدرسة التبعية، المدرسة التي تأثرت بشدة بصنّاعها في أمريكا اللاتينية، ففي نطاق أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص، تمت صياغة التبعية أيضاً كنقد للماركسية الشعبية للأحزاب المهيمنة في أمريكا اللاتينية. فقد كانت هذه الماركسية، بعد كل شيء، ناتجةً عن نزع التسييس الاجتماعي الديمقراطي لحركة الطبقة العاملة من جهة، وإعادة تعريف الماركسية على أنها الحامي الأساسي للاشتراكية في البلدان من جهة أخرى.

وعلى الفور، قدمت نظرية التبعية مساهمتين إيجابيتين في تحليل مجتمعات العالم الثالث؛ أولاً كان محور نظرية التحديث هو النموذج الثنائي الذي يميز بين «التقليدي» و «الحديث»، ومن ثم جادلت أن العقبات الرئيسية أمام التنمية تكمن في الخصائص الاجتماعية والثقافية المتأصلة في المجتمعات التقليدية، فأشار النقاد من مدرسة التبعية إلى أن ما يسمّى بالقطاعات التقليدية قد تم تحليلها بمعزل عن غيرها، وبالتالي حجب علاقاتها مع المراكز الحديثة للسوق الرأسمالي العالمي منذ القرن الخامس عشر، وفي الواقع كان المفهوم الرئيسي الموحِّد لجميع منظري التبعية هو الادعاء بأن للتخلف أسبابًا خارجية بشكل أساسي عن البلدان المتخلّفة، ولتأسيس هذا الادعاء؛ أعاد منظرو التبعية بناء تاريخ العلاقات بين مركز وأطراف السوق الرأسمالية العالمية منذ القرن الخامس عشر، وعليه فقد كانت أول ميزة كبيرة لهذه المدرسة حينها هي توجيه الانتباه إلى الإمبريالية.

ثانياً كانت نظرية التبعية في الوقت نفسه نقداً لمنظور التطور الأحادي الذي يتقاسمه كلٌ من منظّري التحديث والماركسية الشعبية، وهو ذلك التصوّر الذي يجادل، صراحةً أو ضمنيًّا، بأن البلدان المتخلفة ستمر بنفس مراحل التطور التاريخي التي مرت بها البلدان الاوروبية، فبالنسبة لمنظّري التحديث كان يُنظر إلى هذه المسيرة على أنها حركة من المجتمع التقليدي إلى

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

المجتمع الحديث عبر سلسلة من المراحل الانتقالية، وبالنسبة للماركسية الشعبية، كانت نظرية التطور الأحادي إلهاماً للنظرة الماركسية الفوق تاريخية التي يجب أن يمر بموجبها كل مجتمع بالضرورة من خلال سلسلة من أنماط الإنتاج، من المشاعية البدائية إلى العبودية إلى الإقطاعية إلى الرأسمالية وإلى الاشتراكيّة. ركز نقد التبعية للتطور الأحادي الخطى على الحجة القائلة بأن التخلّف لم يكن مرحلةً «ما قبل-حديثة» أو «ما قبل-رأسمالية» من التطور بصورة مماثلة لمراحل تاريخ المجتمعات الرأسمالية الحديثة أو المتقدمة، ولكن التخلّف كان نتاجًا خاصًا لتطور الرأسمالية العالمية منذ القرن الخامس عشر، وهكذا قام الاقتصاديون من بين منظّري التبعية بتحليل التشوهات الهيكليّة في الاقتصاد والتي كانت نتيجةً للتاريخ الملموس للتخلف، على سبيل المثال، تحليل سمير أمين (Samir Amin) للاقتصاد المفكك وغير القادر على المراكمة المستدامة لرأس المال. كانت الميزة الكبرى الثانية لنظرية التبعية حينئذٍ هي أنّها وجهت الانتباه إلى الحاجة إلى دراسة التاريخ الواقعي للبلدان «المتخلفة» من أجل فهم المشاكل المحددة للتخلّف.

ولكن من وجهة نظر مسألة الديمقراطية والتنمية في إفريقيا، كانت هنالك ثلاثة جوانب مهمّة للغاية في النظرية التبعية، ولخّصت في الواقع العيوب السياسية والتحليلية للنظرية؛ أولاً، كان هنالك ميل قوي عند منظّري التبعية لإعادة بناء تاريخ العلاقة بين المركز و الهامش بطريقة ميكانيكية أحادية الجانب، حيث كان يُنظر إلى المركز على أنه يمثل الجانب النشط من العلاقة ويمثّل الهامش الجانب غير الفعال، وأُعتُبِرت التطورات في الهامش على أنها نتيجة حتمية ومباشرة لإرادة رأس المال في المركز، وطمس هذا التحليل التاريخ الكامل لنضال مختلف الطبقات والجماعات في العالم الثالث ضد القمع والاستغلال الإمبريالي، وبدون إعادة بناء تاريخ هذه المقاومة، لا يمكن أن يكون هناك جرد فعلي لنقاط قوتها وضعفها، وبالتالي لا يمكن إيجاد برنامج محدّد وواضح للتحرّر.

لا عجب أن يركز منظّرو التبعية بشكل شبه حصري على الجانب الموضوعي للواقع، فكثرت الدراسات حول الاقتصاد السياسي للإمبريالية، والصناعة، والزراعة، والتعليم...الخ [Rodney, ١٩٧٢; Saul and Arrighi, ١٩٧٣; Rweyemamu, ١٩٧٣; Amin, ١٩٧٧]. وكان هذا الانشغال شبه الكلي بالجانب الموضوعي بمثابة استبعاد للعوامل الذاتية، وكلما تعزز هذا الاتجاه، أدى إلى نزع التسييس عن التحليل، بصورة تنعكس على نزع التسييس عن اللغة المستخدمة أيضاً. وباستخدام استعارة جغرافية تعيد صياغة الإمبريالية على أنها «المركز» والبلدان المتخلفة باعتبارها «الهامش»؛ انتهى الأمر باستخدام استعارة ميكانيكية تعيد صياغة الثورة نفسها على أنها «فك ارتباط» او «انفصال».

وهنا نتساءل، ما هو السياق السوسيو-تاريخي لمثل هذا التطور؟ كطبقة اجتماعية ناتجة عن الفصل بين العمل اليدوي والعمل العقلي، يعكس المثقفون العداء الطبقي ضد الطبقات الحاكمة والمحكومة، وفي ظل غياب الحركات الشعبية المنظمة التي يمكن أن يؤدّوا فيها أدوارهم كمثقّفين عضويين؛ ترى المثقفين الأفارقة -حتى الراديكاليين منهم - غير قادرين على التعبير عن مطالب الجماهير العريضة، وتفشل نظرياتهم في الحصول على قبول اجتماعي، وتميل مصطلحاتهم ذاتها إلى أن تكون غير مسيسة، وهم يتصرفون على أساس أنهم تكنوقراط فوق الطبقات، فقد قاموا بتصور

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

مشكلة التنمية على أنها مشكلة تقنية حصراً، ولم يعد يُنظر إليها على أنها مشكلة الحركات الاجتماعية.

كان العيب الرئيسي الثاني في نظرية التبعية مرتبطاً بإحدى مساهماتها الرئيسية: نظرية التبادل غير المتكافئ وانتقال الفائض الناتج من «الهامش» إلى «المركز»، فبينما كانت النظرية صحيحة تجريبيًّا، كانت مضللة من الناحية المفاهيميّة إلى حد أنها تستلزم منطقيّاً أن التطور الرأسمالي في المركز وعدم وجوده في الهامش كان النتيجة المباشرة والحتمية لعملية نقل الفائض، لكن تحويل الفائض من الجهات التابعة للمراكز لا يؤدي تلقائيّاً إلى تراكم رأس المال، وكما يوضح التاريخ الطويل للإمبرياليّة منذ العصر الروماني وما بعده؛ فإن الفائض الموجود لا يتحول إلى رأسمال إلا في ظل علاقات إنتاج محددة (رأسمالية).

كانت المشكلة أن نظرية التبعية بقدر ما أعطت الأولوية في تحليلها لنظرية التبادل غير المتكافئ؛ فقد ركزت على العلاقات التي فسرت انتقال الفائض ومالت إلى التزام الصمت حيال العلاقات التي فسرت إنتاجه في الهامش وتراكمه في المركز، وكان الاتجاه الغالب هو التأكيد على علاقات التوزيع على حساب علاقات الانتاج، وعلى العلاقات الخارجية على حساب العلاقات الداخلية، بدلاً من دمج كليهما في تحليل أكثر شمولاً.

عندما تم انتقادها بشدة على هذه الأسس، أجرى العديد من أتباعها، ولا سيما فرانك (Frank)، مراجعةً لتضمين العلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية في إطار التحليل، ولكن المراجعة، مع ذلك، كانت شكليّة في النهاية، فقد توجّهوا إلى تصوير «الداخلي» و«الخارجي» على أنهما غير متناقضين داخليا، ومن ثم ألقى التحليل الضوء على التناقضات الإمبريالية المؤقتة في المركز، وعلى الصراع الطبقي في الهامش.

أيضاً، فمع التحليل الذي يدور حول نظرية التبادل غير المتكافئ؛ ركزت نظرية التبعية على التناقض الداخلي لرأس المال باعتباره التناقض الأساسي، وكان هذا هو التناقض بين البرجوازية «الحضرية» وبرجوازية «الهامش»، وتم بناء النظرية كلّها حول التناقض بين «المركز» و«الهامش»، واحتدمت النقاشات الداخلية حول ما إذا كان التطور (أي تراكم رأس المال) ممكنًا على الإطلاق في الهامش في ظل هذه العلاقة، وجادل أنصار التنمية على أنه كان ممكنًا، ولكن تم الاتفاق بصورة عامة على أن رأس المال - على الأقل طالما تم تناول العلاقات بين المركز والهامش - هو الموضوع الحقيقي للعملية التاريخية، وكان الجدل حول ما إذا كان رأس المال ببساطة في المركز، أو أن رأس المال في الهامش لديه دور تاريخي يلعبه أيضًا.

إن مدرسة التبعيّة كانت غير متوافقة مع أي شكل من أشكال الديمقراطية بالنسبة لأولئك الذين اعتقدوا أن التطورات في الهامش كانت ببساطة نتيجة لإرادة رأس المال في المركز، فالدولة كانت دولة قوى أجنبية، وعلى هذا النحو عُزلت هيكليّاً عن المجتمع المدني المحلي ولم يكن بإمكانها التعامل معه إلا بطريقة استبدادية، وعليه فلا شيء سوى «الانفصال» الجذري عن المركز يمكن أن يوفّر إطاراً لطرح مشكلة التنمية، فضلاً عن إضفاء الطابع الديمقراطي عليها. بل إن الأكثر خطورة كانت وجهة نظر أولئك الذين اعتقدوا أن عملية نقل النضال عبر الحدود«transnationalisation» قد أعاقت ظهور تلك الحركات الاجتماعية التي لعبت أدوارًا رئيسية في إضفاء الطابع الديمقراطي على البلدان المتقدّمة، فهذه

الضغوطات لم تخنق فقط القدرات البنيوية للطبقات الشعبية على تقديم مطالب ديمقراطية إلى الدولة، بل حرمتها حتى من القدرة التنظيمية للقيام بذلك، وفي حالة العمّال، قيل أن النضال العابر للحدود والدول transnationalisation" قد ولّد «ارستقراطيّة عماليّة» والتي كانت إلى حدٍّ ما «مدمجةً/متحدة» من خلال استراتيجيات الشركات العابرة للحدود والقارات [Saul and Arrighi ١٩٧٣].

ولم يكن أداء الفلاحين أفضل بكثير، فلقد خلقت طبيعة اندماج الفلاحين في النظام الرأسمالي العالمي طبقةً لا يمكن أن نتوقّع أنها ستثور كما فعل الفلاحون في أماكن أخرى من العالم؛ كتب كولين ليس (Colin leys) [١٩٧٥، ص٣٥٢] عن انتفاضة أرض «ماو ماو» (mau mau) قائلاً: «لا يسع المرء إلا أن يشعر بذلك في كينيا؛ على الأقل أن يشعر بأن طابع السياسة سيتحدد لفترة معتبرة من الزمن من خلال حقيقة أن الفلاحين كطبقة لم يصلوا بعد إلى حدود تطورهم، وأن التعايش بينهم وبين الطبقات القائمة على المدن لم يتطور بعد». في حين أنه قد يكون صحيحًا أن للفلاحين خصائص مختلفة في الحقبة الإمبريالية، إلا أنه في كل مكان حدثت فيه حركة اجتماعية كبرى، شارك الفلاحون بالفعل بنشاط؛ وفي الأماكن التي فشلوا فيها أن يكونوا نشطين يستوجب علينا دراسة عوامل أخرى غير طبيعة الفلاحين في حد ذاتها لشرح مثل هذه السلبية.

في بعض النسخ المتطرفة من النظرية كان هناك نزعة للتسليم بأن التبعية لا يمكن أن تسمح بأشكال من الديمقراطية كما تمارس في اقتصادات المركز، وحتى لو حاولو أن يحاججو بصحة هذا التسليم، فإن الحجاج يذهب إلى أن هذه الأشكال هي أشكال «برجوازية» في النهاية، وعليه تم رفض مسألة الدمقرطة برمتها على أنها انشغال برجوازي، ويمكن أن يكون هذا فقط لأنه لم يُنظر إلى عملية «الانفصال» على أنها هدف للحركة الاجتماعية، ولكن باعتبارها مشكلةً داخليةً بالنسبة للطبقات الحاكمة في الهامش.

وأخيراً، يمكننا القول أنه بدون تحليل واقعي للعلاقات الطبقية داخل الهامش، والمتعلقة بتناقضات المركز، لم تستطع نظرية التبعية تفسير طبيعة واتجاه التغيير داخل دول العالم الثالث، وكنتيجة -ومن المفارقات ايضاً- بعد أن انتقدت نظرية التبعية بشكل صحيح نظرية التطور الأحادي الخطّي لكل من نظرية التحديث والماركسية الشعبية، استسلمت النظرية ذاتها في تحليلها النهائي لنفس طريقة التحليل التطورية أحادية الخط، ومفهوم «التخلف» هو أوضح دليل على هذا العيب، لأنه عرّف المجتمع التابع سلبياً في علاقته مع المركز المهيمن على أنه «ليس ما كان عليه الآخر»، دون أن يكون قادرًا على تحديد الطابع الداخلي للمجتمع نفسه، وتماماً كما كان «التقليدي» هو «غير الحديث» بالنسبة لنظرية التحديث؛ فإن «المتخلّف» كان هو «غير المتطور» بالنسبة لنظرية التبعية.

النقطة المهمة هي أنه وبدون دمج تحليل علاقة التبعية في تحليل شامل للعلاقات الاجتماعية داخل الدولة التابعة، لم تتمكن نظرية التبعية من شرح كيفية إعادة إنتاج علاقة التبعية وكيفيّة تحويلها، لم تستطع تحديد الطبقات المركزية لإعادة إنتاج العلاقة، ولا الطبقات التي قد يكون لها مصلحة في تحولها، واليوم، ومن وجهة نظر نظرية التبعية، فإن أزمة إفريقيا هي أزمة العلاقات بين المركز و الهامش، إنها في الأساس أزمة ولدت «خارجيًا»، والحل هو أن «يفصل» الهامش

نفسه عن المركز، من المؤكد أن هناك من يتحدث عن الانفصال الشعبي في مقابل الانفصال المجرد، مع ذلك، ومن هذا المنظور، ليس من الممكن أن نناقش بشكل ملموس الأساس الداخلي لمثل هذا الفصل، كالتحولات الاجتماعية الداخلية التي سيكون نتاجها إعادة صياغة للعلاقات الخارجية.

تكمن أصول المدرسة الفكرية الرئيسية الثالثة، مدرسة نمط الإنتاج، أيضًا في المناقشات النظرية/التاريخية خارج إفريقيا. كانت هذه من ناحية نقاشاتٍ تتعلق بظهور الرأسمالية الغربية [Rodney Hilton et al ١٩٧٦] ومن ناحية أخرى محاولاتٍ في البنيوية الفرنسية لمواجهة الجذور النظرية للحتمية الاقتصادية، والتطور الأحادي والمثالية الإنسانية التي أصابت الأحزاب الشيوعية في الأممية الثالثة. ومع ذلك، في دراسة المجتمعات الأفريقية، بدأت مدرسة نمط الإنتاج بنقد مزدوج، لكل من نظريات التبعية والتحديث، ومن هذا النقد نتجت مساهمتان رئيسيتان لمدرسة الفكر هذه، ففي نقدهم لانشغال مدرسة التبعية أحادي الجانب بالعلاقات «الخارجية» أو تأثير المركز على الهامش، دعا منظرو نمط الإنتاج إلى علاقة أكثر جدلية بين العمليات الخارجية والداخلية (المركز والهامش). كان توجههم إلى تحليل صياغة أنماط الإنتاج الرأسمالية وما قبل الرأسمالية بدلاً من الارتباط بين الاقتصاديات المركزية والهامشية [Wolpe, ١٩٧٥; O›Meara, ١٩٧٩; Depelchin, ١٩٨١]. وهكذا كانت المساهمة الرئيسية الأولى لهذه المدرسة هي تحويل العمل التحليلي من الدولة إلى المجتمع، من برجوازية الهامش إلى الطبقات المنتجة.

كانت مدرسة نمط الإنتاج في نفس الوقت نقدًا لنظرية التحديث، وخاصةً للتقاليد الوظيفية في الأنثروبولوجيا التي عالجت المتغيرات الثقافية كمفتاح لتفسير سبب مقاومة المجتمعات التقليدية للتغيير. على الرغم من أن منظري التبعية قد هدموا بشكل فعال الافتراضات الثنائية لنظرية التحديث، إلا أنهم بانشغالهم بالعلاقات بين المركز والهامش لم يلمسوا نسبياً ما قاله منظرو التحديث عن طبيعة العلاقات الاجتماعية الداخلية في البلدان الأفريقية.

في مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية، على سبيل المثال، كان أسلوب نقد مدرسة نمط الإنتاج[eg, Meillassoux, P P Rey] هجومًا على الأنثروبولوجيا الوظيفية وتركيزها على الدور التكاملي الاجتماعي للقرابة، فقد استخدمت هذه المدرسة في البداية مفهوم نمط الانتاج المعتمد على القرابة لإظهار أنه تحت الواجهة «التبادلية» والتعاونية الواضحة للقرابة، توجد علاقات استغلال وسيطرة تكتسب تبريرها الآيدولوجي من معايير القرابة وقواعدها الاجتماعية نفسها [Kitching، ١٩٨٥]. كان الإسهام الرئيسي الثاني لمدرسة نمط الإنتاج هو التركيز على الحاجة إلى دراسة العملية الفعليّة لتشكّل الطبقات في المجتمعات الأفريقية لفهم طابعها المعاصر، وفي أفضل كتاباتهم [P P Rey، ١٩٧٦] تم توسيع هذا أيضًا ليشمل بحثاً في الأساس المادي للتحالفات بين الطبقات أو القوى السياسية.

ومع ذلك، فقد عانت مدرسة نمط الإنتاج من محاولتها نفي نظرية التبعية بطريقة أحادية الجانب، لم ينته الأمر بإعادة إنتاج بعض أوجه القصور في نظرية التبعية فحسب، بل أخفقت أيضًا في دمج بعض نقاط القوة والمساهمات الرئيسية في منظورها، وبالتالي لا يمكن لهؤلاء النقاد الابتعاد عن التوجه الوظيفي والموضوعي لمدرسة التبعية، لقد استسلموا بدورهم لشكل جديد من الاقتصادية، وسواء تم تغيير أشكال ما قبل الرأسمالية، أو تم الاحتفاظ بجوانبها كأشكال،

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

كان ذلك نتيجة لاحتياجات التراكم في النمط الرأسمالي. والواقع الاجتماعي كما هو؛ تم استنتاجه من منطق «تراكم رأس المال».

في نفس الوقت، مع الاستثناء الممكن لبيير فليب ري (P P Rey) [١٩٧٦]، كان لمنظري نمط الإنتاج ميل قوي لتجاهل السؤال المركزي الذي أثارته مدرسة التبعية: ألا وهو مسألة التبعية.

لقد ركزوا على العلاقات بين أنماط الإنتاج كما لو أنه لا توجد دول وحدود للدولة، ركزوا على منطق الهياكل الاقتصادية وكأنه لا توجد علاقات سياسية. في الواقع، لن يكون من المبالغة أن نقول إن كتابات العديد من منظري أنماط الإنتاج كان لها نزعة قوية للتخلص من مسألة الإمبريالية ذاتها.

لقد سار الاقتصاد الكلي لمدرسة نمط الإنتاج جنبًا إلى جنب مع التوجه الألفي millennial orientation عندما تعلق الأمر بمناقشة الدراسات السياسية. أجرى العديد من الباحثين أبحاثاً ملموسة وهامة عن الحركات العمالية في استجابةٍ نقدية لأطروحة «الأرستقراطية العمالية» لمدرسة التبعية [Sandbrook and Cohen، eds، ١٩٧٥]. لكن انشغالهم كان فقط مع الطبقة العاملة، التي كانوا يميلون إلى رؤيتها، ضمنيًا على الأقل، على أنها العامل الذاتي الوحيد للتغيير الاجتماعي. لدرجة أنهم واجهوا حركات جماهيرية غير البروليتارية في الممارسة العملية وتجاوزوها ببساطة. وهكذا كانت دراسات العمل التي ابتدعتها هذه المدرسة [Friedland, ١٩٧٤; Karaus, ١٩٧٦; Munslow and Finch, ١٩٨٤; Waterman, ١٩٨٤; Freund, ١٩٨٤] تثير أسئلة لا تختلف عن الأسئلة التي قد تطرحها دراسات مماثلة في مجتمع رأسمالي متقدم حيث تشكل الطبقة العاملة الأغلبية. كان انشغالها ينصب على مسائل الوعي العمالي والنضال، والعلاقات الداخلية في منظمات الطبقة العاملة، وتاريخ العلاقات بين الدولة والطبقة العاملة. المؤلفون الذين ذهبوا إلى حد وضع مسألة تنظيم الطبقة العاملة في سياق اقتصاد سياسي «متخلف» لا يزالون عاجزين عن تحليل هذه النضالات نفسها في السياق العام للنضالات الشعبية في ذلك السياق لذات البلد.

وحتى دراسة هامة عن كفاح الطبقة العاملة كما هو الحال في التي اجراها شيفجي(shivji) [١٩٨٣] في تنزانيا نجد أنه قد قادها تركيزها احادي الجانب على العلاقة بين القطاعات المنظمة للطبقة العاملة وسلطة الدولة، إلى الاقصاء التام لتحليل علاقتها مع كفاح الطبقات المنتجة الأخرى التي شكلت الأغلبية في بلد مثل تنزانيا. وما أعطى هذه الدراسات الناتجة تركيّزاً سياسيّاً ضيقاً للغاية؛ هو غياب التركيز على السؤال المحدد حول تحالف العمال والمزارعين، وأيضاً غياب السؤال العام المتعلّق بالعلاقة بين نضال البروليتاريا ونضال الجماهير غير البروليتاريّة، خصوصاً في سياقٍ تاريخيٍّ واجتماعي شكّلت فيه هذه الاخيرة الغالبية العظمى.

ومع ذلك، فإن من المساهمات الهامة التي قامت بها هذه المدرسة، كما أشرنا من قبل، أنها اتخذت المجتمع الأفريقي نقطة انطلاق وليس الدولة الأفريقية باعتبارها موضوعًا تاريخيا حقيقيا. وقد اختلفت إلى هذا الحد اختلافاً حاداً عن كل من المؤرخين «الأفريقانيين» المبكرين، ومع منظري التبعية المتأخّرين، وقد توافق تركيزها هذا مع تركيز فرانز فانون، وهو الممثل الأكثر وضوحاً للجناح الشعبي للحركات القومية المناهضة للاستعمار. وفانون، كما هو معروف جيداً، لم يكن لديه سوى احتقار البرجوازية الأفريقية «المنكوبة» و «المنكوبة بالفقر» التي أدت دور «الخائن» للبرجوازية الغربية، وبسبب افتقار هؤلاء الوسطاء إلى أي من القدرات الرائدة خلال فترة شبابهم، لم يكن بإمكانهم

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

أن يهدفوا إلى أكثر من تحويل افريقيا إلى انعكاس شاحب لأوروبا، وبالنسبة لفانون لم يكن المستقبل في أيدي البرجوازية الأفريقية ولا في أيدي الدولة التي ورثتها؛ بل كان لابد من انتزاع المستقبل من قبل الجماهير الأفريقية من خلال النضال.

أما بالنسبة لمدرسة نمط الانتاج، وكما كان الأمر بالنسبة لفانون، فإنها تنظر إلى أزمة أفريقيا اليوم كأزمة يختص بها الشعب الأفريقي العامل، وجوهرها هو عجزه عن تغيير النظام الذي صيغ في عهد الاستعمار. بينما كان توجيه اهتمامهم نحو بعض قطاعات الجماهير الشعبية (في هذه الحالة الطبقة العاملة) كموضوع حقيقي للتاريخ الأفريقي بلا شك تقدما على انشغال نظرية التبعية بالدولة، فإن ميلهم إلى عزل نضالات الطبقة العاملة عن السياق العام للنضال الشعبي أعطى كتاباتهم تركيزاً ضيقاً جداً وتوجها ألفيا على حد سواء.

الآن، إذا كان منظرو التبعية مشغولين مُسبقًا بالجانب الموضوعي للعلاقات وبقوا بعيداً عن دراسة الحركات الاجتماعية، وإذا اقتصر أسلوب مدرسة الإنتاج على الاهتمام الضيق بالصراعات بين الطبقة العاملة، هل يعني ذلك أن الكتّاب في أفريقيا المعاصرة تجاهلوا ببساطة حركات جماهيرها غير البروليتارية؟ في الحقيقة فإن هنالك بعض الاستثناءات البارزة مثل الدراسة التي أجراها ريتشارد جوزيف (Richard Joseph) [١٩٧٧] في الكميرون، فإن الاحتجاج الاجتماعي تمت دراسته بشكل تجريبي من قبل العلماء التقليديين الذين كان إطار تحليلهم، كما سنرى قريبًا، مستوحى من افتراضات مدرسة التحديث. وكما ذكر ماركس من قبل، فحينما تكون المادية ميكانيكية، يطرح بعض المثاليون أطروحة الفاعلية البشرية (أو قدرة البشر على التدخل لتغيير مسار الأحداث)!

وكما رأينا، فإن منظري التحديث خاضوا صراعاتهم الداخلية وهم يحاولون التصالح مع الواقع الذي يتصف بالاضطهاد الاجتماعي والاستغلالية في إطار الصراع المستمر والتناقضات الاجتماعية المهيمنة في المجتمعات الأفريقية. وقد استغرق الأمر صراعاً مطولاً قبل أن يتمكن هؤلاء المنظرون حتى من قبول وجود مثل هذه الواقع بالفعل. وبينما ركز الاقتصاديون على الدولة والاقتصاد الحديث، وعلماء السياسة على الدولة وبناء الأمة، وعلماء الاجتماع على التحضر، «حافظ علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية الذين اجتاحوا الريف على تركيزهم التقليدي على ‹القبائل›. وكما أشار مافجي (Mafeji) [١٩٨٥] مؤخراً، فإن آخر مكان حققت فيه «دراسات الفلاحين» نجاحا هو الدراسات الأفريقانيّة، حيث يفترض أن المزارعين في الريف الأفريقي هم من رجال ونساء القبائل هنالك، وليسو من الفلاحين! ولم لا، بما أن الافتراضات السائدة تقول أن الأرض كانت وفيرة نسبياً في جميع أنحاء القارة، وحيازة الأراضي كانت مجتمعية، والعلاقات الاجتماعية منظمة على أساس التعايش، وخطوط القرابة تولد وتعيد إنتاج مشاعر التضامن «القبلي»، والمدن قليلة نسبياً، ومن هذا المنطلق، قد عاش المزارع الأفريقي في حالة طبيعية إلى حد ما.

وكما رأينا، فإن هذا التصوّر «المتحضر وغير المتمدّن» في آن واحد للمزارعين الأفارقة تعرض للنقد الفعلي من قبل علماء الانثربولوجية الاقتصادية الفرنسيين المنتمين إلى نمط المدرسة الإنتاجية في محاولتهم لتأسيس الحاجة إلى دراسة عملية تشكّل الطبقات في المجتمعات الأفريقية بصورة ملموسة، والتأكيد على أن النظريات ليست مجرد نتاج للخطاب العقلاني بل إنها تزدهر أيضاً مرتبطةً بالمصالح السائدة، فقد أعاد غوران هايدن (Goran Hyden) مؤخراً إحياء

"الآراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

هذا المفهوم ذاته بتأكيده على أن الفلاحين الأفارقة لا يزالون ‹غير مكترثين› بالطبقات المهيمنة في المجتمع؛ أو على نحو مختلف، أن الريف الأفريقي (على الأقل خارج اقتصادات احتياطي اليد العاملة) لا يزال من فئة أقل، وأن المزارعين الأفارقة دون أي علاقات تتكرر بانتظام بين الطبقات التي تسيطر على سلطة الدولة.

من ناحية أخرى، يرى هايدن أن سلطة الدولة معلقة فوق المجتمع، ومدعومة من الخارج بخيوط ذهبية من المساعدات، لكنها عاجزة عن اختراق المجتمع الأفريقي، والذي يُصوَّر في حد ذاته على أنه نوع من ليفيثان ثابت بمقاييس لا يمكن اختراقها متماسكة بإحكام في «اقتصاد المحنة»، وبالرغم من قدرة هايدن الريادية، وقدرته على دمج المصطلحات الماركسية في خطاب التحديث، فإن هايدن قد أعاد بالفعل إحياء إفريقيا «البدائية» و «التقليدية» لنظرية التحديث، وهي إفريقيا بالنسبة لعلماء الانثروبولوجيا الاجتماعية حيث تحول العلاقات الاجتماعية القائمة على روابط القرابة دون أي تطور في التناقضات الاجتماعية الداخلية. لم يكن منظرو مدرسة التحديث، مثل هايدن، هم المسؤولين عن الدراسات الملموسة للحركات الاجتماعية بين الفلاحين، وإنما الممارسين الباحثين عن الحقائق التجريبية هم المسؤولون بشكل أساسي عن هذه الدراسات، ولكن على الرغم من ثراء البيانات التجريبية التي كشف عنها العديد منهم، فقد شابت هذه الدراسات افتراضات نظرية التحديث التي استرشدت بها في نفس الأسئلة التي طرحتها، بالتالي في نفس البيانات التي سعوا إليها. وقد عكست هذه الدراسات التجريبية نوعين مختلفين من الانشغالات؛ من ناحية، قام الباحثون بدراسة حركات «قبلية» و «قومية». وقد وُصِفت هذه الحركات بأنها «قبلية» أو «قومية» تبعاً، أولاً وقبل كل شيء، على اللغة التي صِيغت بها مطالبها، وثانيًا، على الحدود الجغرافية لتنظيمها. وفي الإطار التطوري احادي الخط لنظرية التحديث، تم تعريف «القبلية» على أنها ما قبل الحداثة التي تتصف ب»التخلف»، و أنها تعرقل الحركات القومية أو تمهد لها الظروف في أفضل الأحوال، وكان لمنظري التحديث -كما رأينا- صراعاتهم الداخلية الخاصة عندما حاولوا النظر إلى القبلية كأمثلة على المقاومة ‹الأولية› والحركات ‹القومية› على أنها مقاومة ‹ثانوية›، يُنظر إلى الثانية على أنها خرجت من الأولى [Ranger, ١٩٦٨].

يعتمد التمييز الغائي بين المقاومة الأولية / الثانوية كليًا على التقسيم الزمني للتاريخ المتمحور حول الدولة الاستعمارية: تسعى المقاومة ضد الانقلاب على الدولة الاستعمارية أولية، بينما تسعى المقاومة ضد توطيد عمل الدولة الاستعمارية ثانوية. الحقيقة البسيطة المتمثلة في استمرار الدولة الاستعمارية تؤخذ كأساس كافٍ لتأسيس التالي كمرحلتين لحركة واحدة، واحدة «أولية» وبالتالي بدائية، والأخرى «ثانوية» وبالتالي متقدمة نسبيًا. ولا يمكن لمثل هذا التمييز أن يؤسس بناءً على التسلسل الزمني التاريخي البسيط، حيث نشأت حركات «محصورة قبليا» ولكن بعد توطيد الدولة الاستعمارية، أصبحت هذه هي النقاط المحورية للخلاف بين العلماء. ولهذا السبب ركز الجدل المركزي في الكتابات الأدبية على ما إذا كان يجب وصف حركة Maji Maji - Mau Mau أو - بأنها «قبلية» أو «قومية»! فالأولى أصبحت دمغة رفض، والأخيرة موافق عليها/ مقبولة. في هذه العملية، تم تجاوز معظم القضايا التي تعدها الديمقراطية مهمة. لقد تم نسيان كل هذه الحركات التي نشأت في سياقات اجتماعية وسياسية محددة. كان التركيز على الأيديولوجيا يميل إلى منع أي تحقيق جاد في مطلب (محتوى) هذه الحركات، وحتى الطبقات التي شاركت فيها تحت قيادة كل فئة.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

أما عن سؤال ما إذا كانت هذه حركات من أجل الحقوق أو الامتيازات، فقد كان سؤالًا قلّ ما يُطرح. نادرًا ما تم التركيز على العنصر الإبداعي في هذه الحركات، لا سيما تلك التي تم تعريفها على أنها «قبلية» - على سبيل المثال، فيما يتعلق بابتكار أشكال ديمقراطية جديدة، سواء على مستوى المشاركة أو التمثيل أو التنفيذ. من الجانب الآخر، تم تطوير مجموعة ثانية من الدراسات المتخصصة في الحركات الدينية للفلاحين والعمال المهاجرين. لكن هذه المجموعة الأدبية أيضًا، تعكس إلى حد ما تقسيم العلوم الاجتماعية إلى مجموعة متنوعة من التخصصات الواضحة كما لو أن الواقع الاجتماعي يمكن أن يكون مقسمًا بشكل مشابه عن طريق هذه التقسيمات المصطنعة تمامًا. وسأل الباحثون مرارًا وتكرارًا هل هذه الحركات الدينية «ثقافية» أم «سياسية»؟ هل كانت مجتمعاتهم المضادة لا تهدف إلى السعي وراء السلطة السياسية بل إلى محاولة الهروب من «بيئة معادية» أم كانت حركات سياسية «تتفاعل» أولاً وقبل كل شيء آخر مع الاضطهاد السياسي والاقتصادي و(من) يحاول التغلب على القوة السياسية؟ [Buijtenhuijs, in Bisbergen and Schofeleers, ١٩٨٥].

يشير الانقسام الزائف بين «المجتمع المضاد» و «الاحتجاج السياسي»، أو بين الهروب والمواجهة، إلى مفهوم مبسط وآلي للنضال، وهو مفهوم سلب كل حركة سياسية من بُعدها الثقافي وكل حركة ثقافية من أهميتها السياسية. ومع ذلك، فإن المادة التجريبية التي اكتشفها هؤلاء العلماء أنفسهم تميل إلى دحض نفس هذه الانقسامات. فعلى سبيل المثال، تبين البحوث التي أجريت على طوائف نيابينغي (Nyabingi) وياكان (Yakan) في أوغندا أن هذه الحركات الدينية القوية، مثلها مثل ماجي ماجي (Maji Maji)، كانت في الوقت نفسه حركات مناهضة للاستعمار وحركات من أجل الإصلاح الاجتماعي -الثقافي الداخلي، وقد واجهوا كلتا السلطتين: الاستعمارية والتقليدية. وأي محاولة لدقّ إسفين بين الجوانب السياسية والثقافية لهذه الحركات، وتؤدي لاستقطاب الجانبين في معارضة تامة، قد تقود لفهم/استيعاب أحادي الجانب لهذه الحركات. ومع ذلك لم يكن هذا كل شيء، كانت هناك أيضًا تعارضات أخرى صارمة رُسمت في الأدبيات؛ هل ينبغي فهم التجربة الدينية من خلال تحليل رمزي وأدبي للنصوص والبنى اللغوية التي تؤكد على التاريخ الداخلي أم يجب فهمها من خلال تحليل سياقي/هيكلي يركز على السياق الاجتماعي للإنتاج الرمزي؟ احتدم الجدل حول ما إذا كان الواجب فهم التجربة الدينية بشكل رمزي أو بشكل أداتي، وما إذا كان يجب أن يؤكد التحليل على معناها الجوهري أو تأثيرها الخارجي - كما لو كانت التجربة الاجتماعية يمكن أن تكون موضوعية تمامًا أو ذاتية تمامًا، أحدها يستبعد الآخر!

الدراسة التي أجرتها كارين (karen) [١٩٨٥]عن حركة برج المراقبة في وسط إفريقيا استطاعت أن تخترق بها هذه الثنائيات المرسومة تمامًا ونجحت في جعلها نسبية، في حين أظهرت كارين ببراعة كيف «تحدث نشطاء جيل الألفية بلغة المؤسسات التي حكمتهم بشكل مباشر»، لم تطرح أبدًا السؤال عن الفئات الاجتماعية والطبقات التي نجحت الحركة في الوصول إلى تنظيمها وأي منها لم تفعل ذلك. حرصًا منها على إبعاد نفسها عن «المفهوم الماركسي المبتذل القائل بأن الظروف الاجتماعية تؤدي إلى أيديولوجية دينية»، انتهى بها الأمر ببساطة بفصل الوعي الاجتماعي (الأيديولوجيا) عن التجربة الاجتماعية (الطبقة).

بينما أجرت الأبحاث الميدانية المستوحاة من مدرسة نمط الإنتاج دراسات عديدة عن الحركات العمالية،

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

والتي استلهمت من منظور التحديث مثل العديد من الدراسات حول الحركات القبلية / القومية والدينية / الثقافية، كانت هناك مجموعات اجتماعية على نشاطها الاجتماعي تميل الى البقاء صامتة نسبيا بشأن نشاطها الاجتماعي، وكان هؤلاء في المقام الأول من النساء والشباب. ولكن إذا أريد للممارسة الديمقراطية والنظرية الديمقراطية أن تحظى بشعبية، فلا يجب أن تتصالح فقط مع المبدأ الطبقي وحقوق أولئك الذين يعملون في المجتمع - بل يجب أيضًا أن تتصالح مع مبدأ حقوق الأقليات السياسية في إفريقيا، سواء كانت هذه الحقوق تعرف على أنها حقوق القوميات (القبائل) أو النساء أو الشباب.

وخلاصة القول هي أن وجود أزمة في أفريقيا يتطلب توجيه الاهتمام إلى العامل الذاتي في التنمية الأفريقية. مهما كانت جذور تلك الأزمة: «خارجية» أو «داخلية» أو مزيج منهما، فإن الحل لا يمكن أن يكون إلا نتيجة مبادرة من قبل القوى الاجتماعية المنظمة داخل إفريقيا. حتى الآن، ركزت جميع المدارس الفكرية إما بشكل منفرد على الدولة الأفريقية كموضوع للتنمية الأفريقية أو إلى الحد الذي ركزت فيه على بعض قطاعات الجماهير الشعبية، وقد كان هذا بطريقة تميل إلى عزل هذه الحركات عن سياقها الاجتماعي أو التاريخي العام. ونتيجة لذلك، فإن فهمنا لهذه الحركات وللعمليتين المزدوجتين المتمثلتين في الديمقراطية والتنمية يميل إلى أن يظل جزئيا. ثانياً، إن التركيز على مسألة الحركات الشعبية والديمقراطية لا ينبغي أن يؤدي إلى ممارسة تنظيرية مجردة، ليس الهدف منها البحث عن مؤسسات المشاركة الشعبية واستنباطها بطريقة الهندسة الاجتماعية التي تذكرنا بمدرسة التحديث. بدلاً من ذلك، فإن الهدف هو التأكيد على أشكال التنظيم والمشاركة، الديموغرافية أو غير ذلك، التي ظهرت بالفعل في التطور التاريخي للحركات الشعبية في إفريقيا.

وأخيرًا، لا ينبغي أن يُنظر إلى هذا العمل على أنه احتفاء بهذه الحركات، ففي الحقيقة هذه طبيعة دراسة تحليلية، وهي تلخيص نقدي للجوانب الإيجابية والسلبية لهذه الحركات كما ينعكس من خلال التجارب التاريخية الفعلية. وهو بهذا المعنى عملية نقد وتقييم. لأنه وبعد كل شيء، فإن فهم طبيعة الأزمة الأفريقية - ليس التساؤل عن الطريقة التي تتبعها إفريقيا؟ - وإنما التساؤل عن: ما الذي أصاب الحركات الشعبية في إفريقيا؟

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"